

Aspects of the Algerian-Austrian Relations: Treaties and the Austrian Consular Presence in Algiers (1727-1830)

Abdelkader Fkair *

Abstract

This study deals with some manifestations of the relations between the Regency of Algiers and the Austrian Empire, which had relations of war and peace with the Ottoman Empire. And since Algiers was an Ottoman province, those relations had an impact on Algiers. In the Treaty of Passarovitz 1717, one of its articles referred to Algiers's commitment to this treaty, as well as the province of Tunis and Tripoli. I start off by giving a historical overview of the state of Austria until 1748. Then I touch on the Austrian-Ottoman relations and their repercussions on the Algerian-Austrian relations; after that I deal with the circumstances of the two treaties concluded between Algiers with Austria in 1727 and 1748, and the analysis of their clauses, and then I touch on the Austrian consular presence in Algiers, which began in the year 1748. The aim of this study is to shed light on some of the manifestations of the relations between Regency of Algiers and the Empire of Austria during the modern era.

In this study, I rely on the historical method by falling back on the chronology of historical events, extrapolating and analyzing historical documents and texts, and deducing historical events and information. As for the most important findings, the study shows that Algerian-Austrian relations began late during the first quarter of the 18th century, compared with other European countries. These relations were not on the same pattern despite the conclusion of the two treaties; rather, they were tense after the year 1764, when the Austrian diplomatic representation in Algiers diminished. As for the recommendations, the issue of Algerian-Austrian relations requires more research on other aspects, including maritime clashes, loot, the issue of imperial captives, and the procedures for their release and gifts.

Keywords: Algiers, Austria, treaty, consul, Mediterranean, Ottoman Empire.

* Professor, Djilali Bounaama University-Khemis Miliana, Algeria. a.fkair@univ-dbk.m.dz

Submitted: 11/11/2022, Revised: 16/3/2023, Accepted: 28/3/2023.

<https://doi.org/10.34120/0117-042-165-008>

To cite this article / الإشارة المرجعية للبحث:

فكاير، عبد القادر: "جوانب من العلاقات الجزائرية النمساوية - المعاهدات والوجود القنصلي النمساوي بالجزائر (1727-1830)", المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت: العدد 165، 2024، 239-270.

Fkair, Abdelkader: «ġwānīb mn al-lāqāt al-ġzā'irīh al-nmsāwyh - al-m'āhdāt wa ālūġūd al-qnslī al-nmsāwy bialġzā'ir (1727- 1830), Arab Journal for the Humanities: 165, 2024, 239-270.

جوانب من العلاقات الجزائرية النمساوية - المعاهدات والوجود القنصلي النمساوي بالجزائر (1727م - 1830م)

عبد القادر فكاير *

الملخص

تتناول هذه الدراسة بعض الصور من العلاقات بين الجزائر والإمبراطورية النمساوية، هذه الإمبراطورية التي كانت لها علاقات حرب وسلام مع الدولة العثمانية. وبحكم أن الجزائر كانت إيالة عثمانية فقد انعكست تلك العلاقات على الجزائر، وكانت البداية على الخصوص منذ سنة 1717م، التي عقدت فيها معاهدة بساروفيتز التي أشارت إحدى موادها إلى التزام الجزائر بهذه المعاهدة وكذلك إيالتى تونس وطرابلس (ليبيا). لقد رأيت من الأجدر تسليط الضوء على دولة النمسا في نبذة تاريخية عنها حتى سنة 1748م، ثم تطرقت إلى العلاقات النمساوية العثمانية وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية النمساوية، بعد ذلك تعرضت إلى ظروف عقد المعاهدتين اللتين أبرمتا بين الجزائر مع النمسا الأولى سنة 1727م والثانية سنة 1748م، وإلى تحليل بنودهما، ثم تطرقت إلى الوجود القنصلي النمساوي بالجزائر الذي بدأ منذ سنة 1748م. إن الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على بعض الصور من العلاقات بين الجزائر وإمبراطورية النمسا خلال العصر الحديث، خاصة وأن الدراسات حول هذا الموضوع غير موجودة على الإطلاق باللغة العربية، حتى باللغات الأجنبية فهي نادرة حسب علمي باستثناء دراسة أكاديمية صادرة عن جامعة فيينا تتناول علاقات النمسا مع الدول المغاربية. أما مشكلة البحث فتركز على معالجة مظهرين من العلاقات الجزائرية النمساوية وهما معاهدتا 1727 و 1748م، والوجود القنصلي النمساوي بالجزائر. أما عن المنهج المتبع فقد اعتمدت في إعداد هذا البحث على المنهج التاريخي في تطبيق التسلسل الزمني للأحداث التاريخية، واستقراء الوثائق والنصوص التاريخية وتحليلها واستنباط الأحداث والمعلومات التاريخية. أما عن أهم النتائج التي توصلت إليها، هي أن العلاقات الجزائرية النمساوية قد بدأت متأخرة خلال الربع الأول من القرن 18، مقارنة مع دول أوروبا الأخرى. كما أن العلاقات لم تكن على نسق واحد رغم عقد المعاهدتين، بل كانت في حالة توتر بعد سنة 1764م، حيث انخفض التمثيل الدبلوماسي النمساوي بالجزائر. أما ما يتعلق بالتوصيات فأقول، إن موضوع العلاقات الجزائرية النمساوية يحتاج إلى المزيد من البحث في جوانب أخرى، منها: المواجهات البحرية، والغنائم، وقضية الأسرى الإمبراطوريين، وإجراءات تحريرهم، والهدايا.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، النمسا، معاهدة، قنصل، البحر المتوسط، الدولة العثمانية.

* أستاذ التعليم العالي، جامعة الجليلي بونعامة - خيس مليانة، الجزائر. a.fkair@univ-dbk.m.dz

الاستلام: 2022/11/11، التعديل النهائي: 2023/3/16، إجازة النشر: 2023/3/28.

<https://doi.org/10.34120/0117-042-165-008>

الإشارة المرجعية للبحث / To cite this article

فكاير، عبد القادر: «جوانب من العلاقات الجزائرية النمساوية - المعاهدات والوجود القنصلي النمساوي بالجزائر (1727-1830)»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت: العدد 165، 2024، 239-270.

Fkair, Abdelkader: «gāwānb mn al-lāqāt al-ğzā'irih al-nmsāwih - al-m'āhdāt wa ālūğūd al-qnṣlī al-nmsāwī biālğzā'ir (1727- 1830), Arab Journal for the Humanities: 165, 2024, 239-270.

مقدمة

إن البحث في العلاقات الجزائرية الخارجية وعلى الخصوص مع الدول الأوروبية لا يزال يحتاج إلى كثير من تسليط الضوء عليه. وعلى الخصوص مع بعض الدول منها الإمبراطورية النمساوية الواقعة في وسط القارة الأوروبية. وحسب اطلاعي خلال قيامي بالبحث للظفر بمادة علمية أستند إليها لإعداد هذا البحث، لم أعر على موضوع في صورة مقال أو كتاب يتحدث عن العلاقات النمساوية الجزائرية حتى باللغات الأجنبية باستثناء عمل أكاديمي غير منشور يتناول العلاقات النمساوية المغاربية صادر عن جامعة فيينا يعود لأكثر من خمسين سنة. وما كنت أعرفه عن العلاقات بين البلدين هو عقد معاهدين بينهما هما معاهدتا 1727م و 1748م. وانطلاقاً من هذين الحدثين، ونظراً لافتقار المكتبة العربية لعمل يسلط الضوء على العلاقات بين البلدين، وددت أن أسلط الضوء على مظهرين من العلاقات وهما المعاهدتان المذكورتان والوجود القنصلي النمساوي بالجزائر. وقد اعتمدت على معلومات مشتتة في: مصادر، وكتب، وحتى مقالات، عالجت تاريخ النمسا في العصر الحديث مسجلة باللغات الأجنبية المختلفة.

1 - نبذة عن النمسا وسعيها في الانفتاح على البحر المتوسط

بدأ تاريخ النمسا منذ أن تولت أسرة هابسبورغ عام 1278م حكم النمسا، وأصبح ملوك هذه الأسرة أباطرة الإمبراطورية الرومانية المقدسة منذ عام 1438م. واستطاع آل الهابسبورغ أن يحافظوا على الأراضي التي كانت تعرف بـ "الممتلكات الوراثية لآل الهابسبورغ"، التي أصبحت تعرف فيما بعد بالنمسا. فأخذت هذه الدولة منذ القرن 17 تتحول إلى دولة مركزية في ظل التوسع العثماني في أوروبا. ثم توسعت على حساب بولندا والمجر خلال القرنين 17 و 18. وكان شارل السادس (Charles VI) هو أشهر ملوك النمسا في النصف الأول من القرن 18 الذي حكم ما بين (1711م - 1740م)، قد انشغل بحرب الوراثة الإسبانية، ودخل في حروب مع فرنسا وإسبانيا (1733م - 1738م) بشأن الوراثة البولندية، فقد فيها نابولي وصقلية، كما دخل في حرب مع الدولة العثمانية ما بين (1737م - 1739م) وفقد فيها الإفلاق والصر ب⁽¹⁾.

لقد وقعت حرب الوراثة الإسبانية ما بين (1702م - 1713م)، وبعد معارك طاحنة وخسائر بشرية كبيرة اهتدى الطرفان إلى المفاوضات والتوقيع على معاهدة أوترخت (Utrecht) التي نصت على تثبيت حفيد لويس الرابع عشر ملكاً على إسبانيا. أما ما يتعلق بالنمسا فقد استفادت من بسط نفوذها على نابولي وسردينيا وميلان والأراضي المنخفضة الإسبانية (بلجيكا) التي أصبحت تعرف باسم الأراضي المنخفضة النمساوية باستثناء منطقة "غفيلديرلاند" (Gvelderland) التي منحت لأمير برادنبورغ فريدريك الأول مع الاعتراف له بلقب ملك بروسيا⁽²⁾. وبهذه الصفة أصبحت النمسا لها منافذ بحرية في جنوب أوروبا، على بحر الأدرياتيك، ومنه إلى البحر المتوسط.

ولما توفي شارل السادس في سنة 1740م خلفته ابنته ماريا تريزا (Maria Theresa) وقد شهد عهدها أزمة حرب الوراثة النمساوية التي وقعت ما بين (1740م - 1748م). فكانت إسبانيا تتطلع إلى ما كانت تملكه النمسا في إيطاليا، وطمع ملك سردينيا شارل إيمانويل في ميلان، أما فرنسا فكانت تطمح في الأراضي المنخفضة النمساوية ولوكسمبورغ، وكان أوغوست الثالث (1696م - 1763م) Auguste III، منتخب ساكسونيا له أطماع في الممتلكات النمساوية متخذاً من زوجته النمساوية وسيلة لذلك، وهي ماريا جوزيفا (Maria Josepha) ابنة أخت الإمبراطور شارل السادس⁽³⁾. وكان أخطر طامع في ممتلكات النمسا فريدريك الثاني ملك بروسيا (1740م - 1786م)، فقد شن هجوماً واستولى على سيليزيا في ديسمبر 1740م كان هذا بداية لحرب الوراثة النمساوية⁽⁴⁾.

ولما بدا لدى ملوك أوروبا أومرائها مدى ضعف الجيش النمساوي، شكلوا تحالفاً ضم كل من بفاريا وبروسيا وفرنسا. وأعلنوا الحرب على النمسا في عام 1741م، وتوغلوا إلى داخل الإمبراطورية واضطرت ماريا تريزا للفرار إلى المجر.

قامت الملكة تريزا بعدة إجراءات من أجل حماية الإمبراطورية وتمثل فيما يلي:

- 1 - لجأت تريزا إلى المجر وناشدت الأرستقراطية المجرية إلى إنقاذ الإمبراطورية فاستجابوا لها وساعدوها في مواصلة الحرب.

2 - تنازلت عن سيليزيا لصالح فردريك الثاني ملك بروسيا بناء على وجهة نظر إنكلترا، وتفرغت القوات النمساوية لمحاربة الفرنسيين والبافاريين.

3 - وشكل الإنكليز تحالفاً ضم كل من إنكلترا والإمبراطورية النمساوية ومملكة سردينيا تم التوقيع عليه في وورمز (Worms) في 13 سبتمبر 1743 م⁽⁵⁾.

استمرت الحرب في عدة جبهات، وابتداء من سنة 1746 م بدأت الأطراف المتحاربة تسأم من الحرب لعدم قدرة أي طرف أن يحرز النصر ليرغم خصمه على الخضوع لشروطه، فوقعت اتصالات بين فرنسا والنمسا ثم توسعت لتشتمل الأطراف المعنية الأخرى باستثناء بروسيا، وأسفرت عن توقيع معاهدة صلح في إكس لا شابيل (Aix-La-Chapelle) في أكتوبر 1748 م التي وضعت حدًا للحرب. وأهم ما نصت عليه:

1 - اعتراف كل الدول الأوروبية بحق ماريا تريزا في وراثة عرش إمبراطورية النمسا.

2 - الاعتراف بحق فريدريك ملك بروسيا في سيليزيا.

3 - حصلت إسبانيا وسردينيا على مكاسب إقليمية في إيطاليا⁽⁶⁾.

ونظراً للنتائج التي أسفرت عنها معاهدة صلح إكس لا شابيل التي لم تحل المشكلات، فيمكن اعتبار هذا الصلح عبارة عن هدنة مؤقتة، لأنه خلال الفترة ما بين 1748 م و 1756، سعت الدول المتصارعة إلى إعادة النظر في العلاقات وتشكيل التحالفات، وهذا ما أدى إلى اندلاع حرب أخرى عرفت بحرب سبع سنوات ما بين 1756 م و 1763 م، كانت النمسا طرفاً فيها، وقعت بين بريطانيا وبروسيا ودولة هانوفر ضد فرنسا والنمسا وروسيا ودول أخرى، انتهت هذه الحرب إثر عقد معاهدة باريس 1763 م⁽⁷⁾.

2 - العلاقات النمساوية العثمانية وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية النمساوية

لا شك أن العلاقات العثمانية النمساوية قد نبعت من خلال الحدود المشتركة بينهما، التي تشكلت عبر التوسع العثماني في وسط شرق ووسط أوروبا، وكانت النمسا ضمن الإمبراطورية الرومانية المقدسة تمثل قوة منافسة للعثمانيين في المنطقة ومنها في المجر. فعندما تولى السلطان سليمان القانوني الحكم (1520 م - 1566 م) قام بغزو بلغراد

فأصبح قريباً من بودابست عاصمة المجر. وتمكن السلطان في عام 1526م من غزو المجر وهزم قواتها في معركة موهاكس (Mohacs)⁽⁸⁾، وعين أحد الأمراء المجرين جان زابوليا (Jean Zápolya) ملكاً على المجر. مع العلم بأن الإمبراطورية الرومانية المقدسة كانت وراء لويس الثاني (1515م، 1526م) ملك المجر، الذي قتل في المعركة السابقة الذكر. وقد أثار ذلك حفيظة فرديناند أرشيدوق النمسا⁽⁹⁾، فقام فرديناند بشن الهجوم على المجر وهي تحت حكم زابولي الموالي للعثمانيين كلما شعر بقوته. وفي إحدى الهجمات هزم فرديناند الملك زابولي، فهرب هذا الأخير إلى إسطنبول في عام 1528م مستنجداً بالسلطان سليمان القانوني. فأصدر السلطان أمراً بتجهيز جيوشه وخرج به إلى بودابست وأجبر فرديناند إلى الفرار نحو فيينا، وأعاد السلطان زابوليا إلى عرش المجر، كما هاجم فيينا نفسها فوصل إليها وحاصرها ابتداء في 27 سبتمبر، استمر إلى غاية 16 أكتوبر 1529م⁽¹⁰⁾. اضطر السلطان إلى رفع الحصار والعودة إلى بلاده نظراً لحلول فصل الشتاء القاسي البرودة ونقص المؤن، والأسوار القوية⁽¹¹⁾.

بقي الوضع متوتراً حول المجر، ولهذا قام السلطان سليمان بحملة جديدة على النمسا. حيث خرج في 25 أبريل 1532م من إسطنبول بجيشه وتمكن من فتح قلعة غونس (Guns) على بعد 9 كلم عن فيينا. وفي 11 سبتمبر دخل السلطان مدينة غراز (Graz). وعاد السلطان إلى إسطنبول يوم 21 نوفمبر 1532م⁽¹²⁾. وصف أحد الكتاب العثمانيين حالة التوتر ثم التوجه إلى التفاوض بقوله: "لم تثبت عساكر الألمان ولا أوستريا، فاستعانوا بدولة إسبانيا بحرّاً لمشغولية السلطان وقبول الصلح. ثم طلبوا الصلح، فقبل منهم السلطان، ومضمونه أن أوستريا لا تتعدى مرة أخرى، وأن السلطان كذلك⁽¹³⁾. وبعد مفاوضات بين الطرفين أبرمت معاهدة في إسطنبول يوم 22 يونيو 1533م"⁽¹⁴⁾.

وإثر هزيمة الدولة العثمانية في معركة ليبانتو 1571م، ظهرت دعوات دول أوروبية منها النمسا لإبعاد الدولة العثمانية من أوروبا المسيحية. فخاضت النمسا عدة حروب ضد الدولة العثمانية منها الحرب التي وقعت ما بين 1593م و 1606م في عهد السلطان مراد الثالث ومحمد الثالث، استمرت لمدة 13 سنة⁽¹⁵⁾. انتهت هذه الحرب بالتوقيع على معاهدة زيتيواتوروك (Zitvatorok) في 11 نوفمبر 1606م⁽¹⁶⁾.

وبعد مرور خمسين عاماً من حالة السلم بين البلدين عادت التوترات من جديد حينما غزا العثمانيون مدينة كروس وأردين المعروفة بـ (Peter-Wardein) التابعة للنمسا سنة 1660م، ثم انتشرت الجيوش العثمانية في إقليم مورافيا وسيليزيا، غير أن سير الحرب تحول لصالح النمسا وحلفائها منها فرنسا، فمنيت الدولة العثمانية بالهزيمة في سنة 1664م. اتجه الطرفان إلى توقيع معاهدة لكنها لم تحقق هدوءاً طويلاً، وتجددت الحرب بين الطرفين، وتحركت الجيوش العثمانية باتجاه فيينا في 12 سبتمبر 1683م. وهُزِمَ الجيش العثماني عند أبواب فيينا أمام جيش التحالف. وهكذا بدأ تراجع الدولة العثمانية في أوروبا ففقدت بودابست سنة 1686م، المورة 1687م، ثم انفصلت عنها المجر. واستمر التحالف الأوروبي المكون من (النمسا، بولندا، البندقية، وروسيا) في محاربة الدولة العثمانية إلى غاية عقد معاهدة كارلوفيتز (Karlowitz) في 26 يناير 1699م بين دول التحالف الأوروبي والدولة العثمانية. حيث فقدت الدولة العثمانية عديداً من المناطق في أوروبا، وقد احتوت المعاهدة على عشرين مادة⁽¹⁷⁾. اضطر السلطان إلى تسليم مناطق واسعة من أوروبا. تمكنت إمبراطورية هابسبورغ من الفوز بالمجر، باستثناء بنات (Banat) على الحدود مع صربيا. وحصل البنادقة على أراضي وجزر مختلفة في جنوب اليونان، بما في ذلك البيلوبونيز (Péloponnèse)⁽¹⁸⁾.

في أبريل 1713م تولى علي باشا داماد منصب الصدر الأعظم، وكان ميالاً لاسترجاع ما ضاع من أملاك الدولة العثمانية خلال معاهدة كارلوفيتز خصوصاً في بلاد المورة. وأعلن الحرب على جمهورية البندقية في سنة 1714م واستولى على شبه جزيرة المورة وجزر الأرخبيل اليونانية، وما تبقى من ثغور جزيرة كريت ولم يبق للبندقية سوى جزيرة كورفو في اليونان⁽¹⁹⁾. طلبت البندقية المساعدة من الإمبراطور، وبعد مفاوضات بين الطرفين تم التوقيع على معاهدة تضمنت تحالفاً بين النمسا والبندقية، في فيينا يوم 13 أبريل 1716م⁽²⁰⁾. وبناء على هذا التحالف وعد الإمبراطور بتقديم المساعدة إلى البندقية، فطلب من السلطان أحمد الثالث (1703م-1717م) إخلاء المورة (Morée)، لكن السلطان رفض ذلك، فحشد الإمبراطور قوات جرمانية بقيادة الأمير يوجين (Eugène) وقوات من المجر تحت قيادة كونت بالف (Conte de Palfy). وفي 5 أغسطس وقعت

المعركة بين الطرفين في سهل بيتروارادين⁽²¹⁾.

استطاع العثمانيون تحت قيادة الوزير الأعظم "علي باشا داماد" تحقيق التفوق في بداية المعركة، لكن استشهاد علي باشا، أدى إلى حدوث اضطرابات في صفوف وحدات الجيش العثماني، ثم توجه يوجين نحو مدينة تيميسوارا (Timisoara) فحاصرها واستولى على قلعتها المنيعة في 20 أكتوبر 1716م، ثم دخل مدينة بلغراد بعد تغلبه على الصدر الأعظم خليل باشا في 18 أغسطس 1717م، ونتج عن المعركة سقوط 20 ألفاً من العثمانيين بين شهيد وجريح وأسير⁽²²⁾. دخل الطرفان في مفاوضات في 5 يونيو 1718م، في باسارويتز (Passarowitz)، (قرية في صربيا). وبعد عدة جلسات من المفاوضات تم التوقيع في 21 يوليو على المعاهدة التي أنهت الحرب، ونصّت على هدنة لمدة 25 عاماً بين الطرفين⁽²³⁾.

لقد احتوت هذه المعاهدة على 20 مادة وأهم ما نصت عليه المعاهدة:

1 - حصلت البندقية على عدد قليل من المعاقل في دالماتيا (Dalmatie) وألبانيا (Albanie)، وبوترينتو (Butrinto) وبريفيسا (Prevesa) وفونيتسا (Vonitsa) (المادة الرابعة)، وسانتا ماورا (Santa Maura) وكثير (Cythère) (المادة الثالثة).

2 - حصلت النمسا على بلغراد (Belgrade)، سيميندريا (Semendria)، وتوابعهم، وبنات (Banat) مع تيميسوارا عاصمتها: بلغت الملكية النمساوية ذروة قوتها.

3 - أما المورة وجزيرة أيامافرى والجزر الأخرى فتبقى عثمانية⁽²⁴⁾.

3- معاهدة الجزائر مع النمسا 1727م

3-1- ظروف انعقادها

إن المادة الثالثة عشرة من صلح باسارويتز (Passarowitz) مع الباب العالي (1718م) قد أشارت إلى دول بلاد المغرب العربي بما فيها الجزائر، فبعدما تطرقت إلى استمرار النشاط التجاري بين الإمبراطوريتين، ثم حديثها عن الإجراءات التي على رعايا الإمبراطورية الالتزام بها قصد تأمين تحركاتهم في البحر والبر، ويتجلى ذلك في

حصولهم على جوازات سفر وحمل سفنهم للعلم الإمبراطوري، جاء في هذه المادة السماح لهؤلاء التجار بالبيع والشراء في مختلف مقاطعات الإمبراطورية العثمانية الواقعة تحت سلطتها، دون تعرضهم لأي تحرش، ودفعهم لجمع الضرائب الثابتة، ويتمتعون بالحماية الكاملة. ثم أضافت هذه المادة أنه سيتم إقامة في الأماكن من البلاد العثمانية مع ضمان رفاهية التجارة من خلال نشاط مفوضي القناصل والمترجمين، وسوف يتمتع تجار ولايات جلالة الإمبراطور الروماني بكل الأمان، كل الخير وجميع المزايا الممنوحة للدول المسيحية الأخرى المعفاة من الجزية. بعد ذلك ذكرت المادة الممالك المغاربية بالاسم منها الجزائر بدعوتهم إلى الالتزام بهذه المعاهدة، وذلك الصيغة التالية: "سنبلغ الجزائر وتونس وطرابلس والشعوب الأخرى التي تمارس القرصنة بعدم القيام بأي شيء مخالف لشروط معاهدة السلام هذه". ثم تعرضت بعد ذلك إلى منع مهاجمة السفن التجارية في المستقبل؛ علاوة على ذلك، سيتم أخذ فرقاتهم منهم وسيتم منعهم من بناء أخرى، وأولئك الذين يجرؤون في المستقبل على مخالفة هذه المعاهدة ومهاجمة السفن التجارية لإمبراطور الرومان، سيطلب منهم دفع تعويض، ورد الأسرى، علاوة على ذلك سيتم معاقبتهم، بحيث يتم إعفاء التجارة من أي احتيال، وأي شيء يقرره مفوضو الطرفين سيتم التصديق عليه وتوحيده وإدراجه في الاتفاقيات⁽²⁵⁾.

بعد ما قضت بأمر أولئك الذين في تونس وطرابلس والجزائر العاصمة بعدم مخالفة هذا السلام، لجأ الإمبراطور لإبرام المعاهدات مع الإيالات الثلاث بوساطة من قبل الديوان العثماني. الأولى مع تونس في عام 1725م، والثانية مع طرابلس في عام 1726م، والثالثة مع الجزائر عام 1727م. ولم يتم ذلك إلا بعد جهد دبلوماسي قامت به النمسا مع الدولة العثمانية وكذلك مع إيالة الجزائر.

إن ما يتعلق بإبرام أول معاهدة بين الجزائر والنمسا فتعود حسب ما ذكره "هامر" في كتابه "تاريخ الدولة العثمانية" إن الجزائريين قد استولوا مؤخراً على سفينة عند عودتها من المخاء (Mokha)⁽²⁶⁾، وهي محملة بالقهوة تابعة لشركة أوستند (Ostende)⁽²⁷⁾، وعلى الرغم من كل الاحتجاجات التي قام بها الإمبراطور، إلا أن الجزائريين رفضوا، إعادتها أو دفع تعويض⁽²⁸⁾.

ومن أجل إقناع الجزائريين على التباحث مع النمسا، أرسل الباب العالي إلى الجزائر السفينتين، باترونا (la Patrona) وريالا (la Riala)، بالإضافة إلى سفينتين حربيتين آخرين، التي كان على متنها إسماعيل لونغ (Ismaille-Long) كمفوض للوزير الأكبر (Grand-Vizir)، وسليمان آغا، مفوض Kapitan-Pascha، وكان البلاط الإمبراطوري للنمسا يمثلته جون شوناميل (John Schonamille) والمترجم نيكولاس ثيلس (Nicolas Theyls) (29).

وكان الوفد يحمل خط شريف (قرار) إلى دايات إيالات الجزائر وتونس وطرابلس مؤرخ في 14 يونيو 1725م. وكانت جهود إسماعيل آغا في الجزائر بلا نتيجة. فبعد أن قرأ على الديوان المجتمع النص الإمبراطوري بحضور الداوي الباشا، تلقى إجابة سلبية، حيث ألقى الأخير باللوم بشدة على معاهدة السلام المبرمة بين الباب العالي والنمسا. حاول إسماعيل آغا أن يوجه إليه بعض الانتقادات، ولكنه سرعان ما أدرك أنه لم يستطع فعل شيء ما، لذا أبحر مرة أخرى متوجهاً إلى تونس ثم إلى طرابلس للقيام بنفس المهمة (30). ونتيجة لرفض الداوي تنفيذ أوامر السلطان في هذا الشأن، اعتبر شيخ الإسلام ينشهرلي عبد الله أفندي (Yenişehirli Abdullah Efendi) (31) أن الداوي عاصياً لولي الأمر، ولهذا منعت الدولة العثمانية مندوب الداوي من استجلاب الجنود والبحارة الأتراك من الأناضول (32) كما كان معهوداً في السابق.

لكن إسماعيل آغا كان سعيداً للغاية في تونس وطرابلس، حيث أبرمت معاهدتا سلام مع النمسا من خلال وساطته. وقد نصت هاتان اللتان احتوتا على ثلاث عشرة مادة (33)، وأهم ما تضمنته، أن السفن النمساوية ورعاياها لم يعد عليهم الخوف من القرصنة أو العبودية تحت هذا الاسم، كما يسري الحال على السفن الهولندية والصقلية والنابولية والفلورنسية، وسفن فيومي (Fiume) ومن تريست (Trieste). ونتيجة لهذه المعاهدات التي لم تفشل حكومة فيينا في التصديق عليها، ذهب مبعوثون تونسيون ومن طرابلس إلى هذه المدينة، ولأول مرة، تم تنصيب قناصل إمبراطورية النمسا في الدول المغاربية. وقد أورد "هامر" أن سبب مقاومة الجزائريين العنيدة لأوامر الباب العالي هو أن الجزائريين قد شعروا بأنهم مدعومون من إنكلترا، التي أثارتهم سراً ضد هولندا (34). ففي غضون تسع

سنوات، استولى الجزائريون على سبعين سفينة هولندية، وتم رفض العرض الذي قدمته هولندا لشراء السلام بسعر تكريم سنوي قدره مائتي ألف فلورين. وأخيرًا وبفضل خط شريف إمبراطوري بتاريخ 8 سبتمبر 1726م، تم القبول، كما تم لاحقًا إبرام السلام بين الجزائر والنمسا في 8 مارس 1727م⁽³⁵⁾.

3-2- مضمون معاهدة 1727 م وتحليلها

تتكون المعاهدة من ثلاث عشرة مادة، وتم التوقيع عليها في العاصمة العثمانية إسطنبول، وقد تأخر إعدادها ثم التوقيع عليها قرابة عامين بعد زيارة الوفد العثماني والنمساوي للجزائر خلال سنة 1725م. وذلك يعود إلى موقف الداوي الراض بالالتزام بما جاء به موفد السلطان كما وضعنا ذلك سابقًا. إن ما يلاحظ على هذه المعاهدة أن الكثير من موادها تتعلق ما كان يشغل النمسا، وفي أواخر بعضها تذكر عبارة نفس الشأن ينطبق على الجزائر. وهذا من دون شك راجع إلى طبيعة التفاوض وإعداد المعاهدة الذي تم بين مفاوضين جزائريين ونمساويين بوساطة عثمانية، والجدير بالذكر أن نص مواد المعاهدة الذي وُضِعت في هذا العمل موجودًا في كتاب: Corps universel diplomatique du droit des gens⁽³⁶⁾.

بعدما ذكرت المادة الأولى تاريخ عقد المعاهدة بالهجري ثم الميلادي " سنة ألف ومائة وتسعة وثلاثون من الشهر القمري المسمى رجب، اليوم الخامس، أي 26 فبراير من السنة الميلادية (l'An du Seigneur) ألف وسبعمائة وسبعة وعشرين " عرضت ما كان يشغل الجانب النمساوي وهو توقيف أعمال القرصنة من الجانب الجزائري وإرجاع ما تم الاستيلاء عليه من أشخاص والسفن ومختلف البضائع، فذكرت أنه بناء على ما تنص هذه المعاهدة ستتوقف جميع أعمال القرصنة والعداوات عن طريق البحر والبر بين رعايا وسفن مجلس الشيوخ في الجزائر، ثم تعرضت إلى حالات من المواجهات بين سفن الطرفين وحدثت أضرار لحقت بأحد الأطراف فذكرت: " سيتم إصلاحه بالكامل، وسيتم استعادة السفن المستولى عليها والتي تم قصفها والأسرى وجميع الأشياء الأخرى بالكامل " (37).

أما المادة الثانية فقد تحدثت متفائلة عن حالة الهدوء والأمن الذي سيعم مستقبلاً كافة الموانئ التابعة للإمبراطورية مع تسميتها للأقاليم التابعة لها وكذلك الشأن بالنسبة للرعايا، ونفس الشأن بالنسبة للجزائر. وتطرق المادة الثالثة إلى مراعاة سلامة السفن التي تدخل مضطرة إلى الموانئ وحرمة رايات الطرفين أينما كانت: "إذا اقتضت الضرورة أن تدخل سفن أحد الطرفين، بسبب عنف العاصفة أو مطاردة الأعداء، كان عليهم الدخول إلى موانئ الطرف الآخر.... وعندما يدخلون، فإنهم سيكونون آمنين". ثم تحدثت عن أمن سفن الطرفين في الموانئ، كما طرحت توقعاً: "إذا تم أخذها من قبل الأعداء في مثل هذه الحالة، فلا يمكن طلب الاسترداد من أي من البلدان المتعاقدة" (38).

وتحدثت المادة الرابعة عن تفتيش السفن الجزائرية للسفن التابعة للإمبراطورية والإجراءات التي على البحارة الجزائريين القيام بها في هذه العملية. فذكرت أنه في حالة خروج السفن الجزائرية المسلحة إلى البحر، ثم التقت بالسفن الحاملة للراية الألمانية مهما كان البلد الذين تنتمي إليه، ويكون لديها جوازات سفر موقعة من حكام البلدان المذكورة التابعة للإمبراطورية، بحيث تكون الأختام متطابقة في جوازات السفر مع الأختام الموجودة في الأعلام، التي سيتم إرسالها من قبل القنصل الذي سيتم تعيينه في هذه البلاد. في هذه الحالة أضافت المادة أنه يتوجب على الجزائريين أن يسمحوا لهذه السفن بمتابعة رحلتها ولا تتعرض إلى التوقيف أو أي إجراء آخر يعطل رحلتها، ثم أضافت أنه عليهم تقديم المساعدات لهم، ويزودونهم بالمؤن إن كانوا في حاجة إليها. ثم حددت المادة عدد الطاقم البحري الجزائري الذي يتولى عملية التفتيش، إلا إذا سمح قائد السفينة المعنية بالتفتيش بأكثر من اثنين. وفي ختام المادة ورد أن جوازات سفر سفن القباطنة يتم استلامها من القنصل المقيم في الجزائر (39).

وتطرق المادة الخامسة إلى مصير الأسرى الألمان الذين إذا تم إحضارهم إلى أحد موانئ الجزائر بواسطة السفن العدو للألمان، فقالت: إنه لا يتم وضع الأسرى على الأرض، وإذا تم إنزالهم، فإنه يتم إطلاق سراحهم. أما المادة السادسة فتعرضت إلى مصير الرعايا الألمان الموجودين على متن سفن أجنبية، والعكس ما يتعلق بوجود رعايا أجنبية على متن سفن ألمانية، فقالت أنه لا يتم تحويل هؤلاء الرعايا إلى أسرى، كما يتم إرجاع

ممتلكاتهم حتى ولو كانت الحرب قائمة بين دولهما، وختمت المادة كلامها بأن نفس الشيء سيتم في مثل هذه الحالة فيما يتعلق بالجزائريين⁽⁴⁰⁾.

وتعرضت المادة السابعة إلى عدم التعاون مع سفن أعداء الطرفين بتقديم المساعدات أو حماية لسفن الأعداء الذين هم في حالة حرب مع الرعايا الألمان، ونفس الحالة تنطبق على سلوك الألمان مع أعداء الجزائر. وتحدثت المادة الثامنة عن تعيين قنصل الإمبراطورية لدى الجزائر وبعض المهام الأساسية التي يقوم بها مثل: رعاية شؤون بلاده في الجزائر، ومنح جوازات السفر لرعايا بلاده، وكذلك النظر في قضايا رعايا بلاده في الجزائر، وفقاً للممارسات المتبعة مع الباب العالي. أما ما يتعلق بالقضاء وفض النزاعات بين مواطنين جزائريين ونمساويين فذكرت المادة التاسعة أنه في حالة نشوء أي نزاع أو دعوى قضائية بين ألماني ومسلم، فإن داي الجزائر هو الذي سيقدر ذلك، وفي حالة حدوث مثل هذه الدعاوى في مناطق أخرى خاضعة لسيطرة الجزائر، فإن قضاة الإقليم هم من يقررون ذلك. وعرضت المادة العاشرة حالة خصام أخرى وهي: إذا قام ألماني بضرب مسلم وتم القبض عليه، فسيكون تحت حماية القنصل، وإذا ثبت قيامه بالجريمة فسيتم معاقبته بما يستحقه بحضور القنصل. أما إذا لم يتم القبض على المتهم، أو لهروب، فلا يتم التعرض إلى القنصل بسبب ذلك، ولا يمكن إصدار أمر له بإحضار الهارب⁽⁴¹⁾.

وتحدثت المادة الحادية عشرة عن حدوث أي خلاف بين البلدين حول هذه المعاهدة، فذكرت: "إذا كان هناك أي مخالفة لما تم التوصل إليه بموجب معاهدة السلام هذه؛ وأن الطرف المتضرر كان سيقدم شكواه أمام القضاة لتحقيق العدالة، لن يتم استخدام أي ثأر قبل إثبات الشكوى بوضوح، ولن يضعف الأمن والانسجام بين الطرفين". وعادت المادة الثانية عشرة إلى الحديث عن وقوع الصدام بين السفن في البحر فقالت: "إذا تسببت أي سفينة تابعة لأحد الطرفين في حدوث أي ضرر في البحر لسفينة الطرف الآخر، فإن المعتدي أيًا كان، سيتحمل العقوبة المستحقة، وستتم استعادة الممتلكات التي تم أخذها، وسيكون المالك مسؤولاً عن ذلك"⁽⁴²⁾.

أما المادة الثالثة عشرة والأخيرة، فتحدثت عن حالة إبطال هذه المعاهدة والإجراءات التي على الطرفين القيام بها: "إذا تم نكث هذا السلام الذي أقيم بين إمبراطور الرومان

ومجلس شيوخ الجزائر، فسيُسمح للقنصل الألماني وجميع من يخضعون له بالرجوع في بلادهم، ولا يتعرضوا إلى أي إهانة، وتمنح لهم مدة ثلاثة أشهر للمغادرة". ثم تحدثت عن الإجراءات التي على الطرفين القيام بها من أجل تنفيذ والامتثال لشروط ومواد المعاهدة، ثم دعت إلى التصديق على المعاهدة فقالت: "وفقاً للأصل المنصوص عليه في المواد، يرسل الطرفان خطابات التصديق بعد مائة وخمسين يوماً من الاشتراك و التوقيع على المواد المذكورة أعلاه، ومن ثم يتمتع رعايا الطرفين بكل راحة وطمأنينة ممكنة" (43).

وفي نهاية المعاهدة وردت فقرة ختامية ذكر فيها اسم كل من مصطفى باشا وجوزيف ديلينجي (Josef_von_Dirling) (44) الموقعان على المعاهدة التي تمت في إسطنبول بالتاريخ المذكور: حرر في القسطنطينية في الخامس عشر من الشهر القمري المسمى رجب، سنة 1139 هـ، أي في الثامن من مارس 1727 م.

4 - ظروف انعقاد معاهدة 1748 م وتحليل محتواها

يعد نص هذه المعاهدة نصاً نموذجياً الذي يحتوي على 22 مادة، والذي في العادة كان هذا العدد من المواد ينطبق على كثير من المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأوروبية الأخرى. وكانت المعاهدات الأولى التي أبرمتها الجزائر لا تحتوي على هذا العدد من المواد. خلافاً للمعاهدة التي أبرمت بينهما قبل إحدى وعشرين سنة (أي سنة 1727 م)، التي احتوت على ثلاث عشرة مادة فقط. إن أول معاهدة عقدتها الجزائر مع إنكلترا في سنة 1622 م كان عدد موادها خمس فقط، وأربع عشرة مادة مع هولندا سنة 1622. لقد اعتمدت في تحليل هذه المعاهدة على النص الكامل المسجل باللغة الإيطالية في كتاب: (Suplément au recueil..., t.1, pp. 308-315) لصاحبه: George Frédéric de Mariens. وقد ورد عنوان المعاهدة في هذا الكتاب على النحو التالي: معاهدة سلام بين صاحب الجلالة الإمبراطوري فرانز الأول (Franz I) للبلدان الوراثية بصفة جلالته الإمبراطور وصاحبة الجلالة الإمبراطورة (ماري تيريز) ملكة المجر وبوهيميا مع إيالة الجزائر؛ تم التوقيع في 8 أكتوبر 1748 م (وفقاً للمطبوعة التي نشرتها السلطة في فلورنسا 1949. 4) (45).

استهلت المعاهدة بدياجة مختصرة ورد فيها ذكر الجهة التي أمرت بنشر نص هذه المعاهدة وهما صاحب الجلالة الإمبراطوري وإيالة الجزائر، ثم ذكر فيها تاريخ عقدها والمناطق التي هي معنية بها، الجزائر والأقاليم الكبرى للإمبراطورية النمساوية "إن معاهدة السلام بين جلالة الإمبراطور ومدينة الجزائر حتى حدود هذه المملكة في 8 أكتوبر 1748م. بالنسبة للبلدان التابعة لجلالة الإمبراطور، هم جلالة الإمبراطور الملكي للمجر، وبوهيميا في اثنتين وعشرين مادة ذات المحتوى التالي" (46).

بدأت المعاهدة في المادة الأولى بذكر الأشخاص الذين أشرفوا على إعداد هذه المعاهدة بين مندوبي البلدين فقالت: "إن محمد باشا، السعيد، وبدعم كامل من جيش الآغا، وكذلك مع الملازم، تم الاتفاق وإقامة مع الإمبراطور الحاكم صديقنا العظيم، وأغسطس (Auguste) قائد الميليشيات، وكذلك الرعايا المحترمين، أن السلام الحالي قد استقر بصداقة راسخة ومتينة" (47).

أما المادة الثانية فقد تحدثت عن الشأن الاقتصادي بذكرها ما على سفن الإمبراطورية النمساوية القيام به، وما يتعلق بالحقوق المالية الواجب دفعها للجزائر خلال وجودها بأحد موانئ الجزائر، وهي نسبة 5% كما هو الشأن للفرنسيين والإنكليز. ثم أضافت أن البضائع التي لم يتم بيعها، وأراد أصحابها شحنها ونقلها إلى جهة أخرى فلا يدفعون عنها أي شيء. وختمت المادة كلامها عن بعض المواد الحربية فهي معفاة من الرسوم الجمركية أو أي ضريبة أخرى: "بالنسبة للبضائع المحظورة، أي التي تستخدم في الصناعات الحربية، وهي من: البارود، والكبريت، والحديد، والألواح الخشبية، وجميع الأخشاب المناسبة لبناء السفن، والحبال، والميدان (Pecce)، والقطران، وأدوات الحرب، وكل ما يخص أسلحة الحرب، لن يطلب منهم قادة مملكة الجزائر أي شيء" (48).

وعرضت المادة الثالثة حالة التقاء السفن الحربية بالسفن التجارية للأمتين في البحر فلا يتعرضون لها ولركابها بأي سلوك مشين بالحجز أو الاستيلاء على ممتلكاتهم، بل يتركونهم يسيرون في حالهم: "إن سفن الإمبراطور صديقنا، وتلك الخاصة بالتجار، وكذلك السفن الحربية لجيش الجزائر، والسفن التجارية عندما تلتقي مع بعضها، فبدل أن تسعى لإلحاق الأذى ببعضها البعض، عليها أن تتبادل كل أنواع مع المجاملة المتبادلة

وعلامات الصداقة. وعليها أن تفترق دون إعاقة بعضها البعض في الرحلة؛ وتجنب إلحاق الضرر بالمسافرين من أي دولة ولا ببضائعهم وأشياءهم وممتلكاتهم، ولن يسلبوا منهم أي شيء كما لن يتم نقلهم إلى مكان آخر، أو احتجازهم، حتى لا يؤدي كل منهما الآخر أو يظلمه " (49).

أما المادة الرابعة فتعرضت إلى حالة التقاء السفن المسلحة الجزائرية بالسفن النمساوية، وحددت إجراءات التفتيش التي تقوم بها السفن الجزائرية على السفن النمساوية، وذلك بتحديد شخصين فقط يسمح لهما الصعود إلى السفينة، وبمجرد إبداء طاقم السفينة النمساوية جوازات السفر يعود الزورق بعد أداء مهمته، وتواصل السفينة رحلتها. وكذلك الشأن إذا التقت سفن حربية تابعة للإمبراطورية النمساوية بسفينة جزائرية تحمل جواز سفر الداي أو موقعاً من القنصل الإمبراطوري المقيم في الجزائر، فلا تتعرض لأي خطر وتواصل السفن رحلتها بكل أمان ثم ذكرت أن سفن الأمتين لا تتعرضان لبعضهما البعض لمدة خمسة عشر شهراً بعد تاريخ عقد هذا السلام (50).

وفي المادة الخامسة تعرضت إلى عدم تعرض الجزائريين إلى السفن النمساوية فقالت: " لا يجوز لأي قبطان أو ضابط أو قائد جزائري الاستيلاء على السفن الإمبراطورية، تحت أي ذريعة، ولا يجوز لأي شخص من أي دولة، نقلها إلى سفينته الخاصة لأي سبب، أو بسبب المعلومات أو الفحص، لن يكونوا مزعجين في أي وقت " (51).

أما المادة السادسة فتطرق إلى حالة تعرض سفن النمسا والمناطق التابعة لها منها ليفورنو (Livorno)، بورتو- فيريو (Porto-Ferraio)، تريست (Trieste)،... إلخ، إلى الغرق في سواحل الجزائر، فبينت أنه يمنع الاستيلاء على البضائع التي تحملها، كما يمنع الاستيلاء على السفن والأشخاص الموجودين على متنها. ثم أضافت أنه على الجزائريين تقديم يد المساعدة لهم فقالت: " في مثل هذه الحالة من المحنة، سيتم إعطاؤهم ... جميع أنواع الإغاثة، ومساعدتهم حتى في تجفيف البضائع التي تضررت بسبب البحر " (52).

وتحدثت المادة السابعة عن عدم تسليح السفن الجزائرية لقوى معادية للنمسا لمطاردة رعايا النمسا فقالت: "بموافقة وتفويض من حكام مملكة الجزائر، لن يكون لأي سفينة جزائرية، كبيرة كانت أم صغيرة، الحق في تسليحهم لإحدى القوى المعادية للإمبراطور، من أجل ممارسة المطاردة ضد الرعايا الإمبراطورية " (53).

وخصصت المعاهدة ثلاث مواد عن الغنائم وهي المواد 8، 9، 10. فالمادة الثامنة تحدثت عن الإجراءات التي على الجزائر أن تقوم بها عند شراء السفن التجارية النمساوية غنائم في الجزائر، فمن هذه الإجراءات منح التاجر التابع للنمسا شهادة، وعدم منعه من مواصلة رحلته... إلخ، كما ذكرت أنه "لا يمكن لسفينة من الجزائر ولا العمارة الصغيرة الذهاب في رحلة بحرية إلى المدن والقلاع في موانئ وشواطئ صاحب الجلالة الإمبراطوري لارتكاب أي عمل من شأنه أن يزعج أو يسيء إلى السلام والتجارة". أما المادة التاسعة فتحدثت عن منع بيع سفن من تونس وطرابلس أو سلا في الجزائر لسفن نمساوية وما تحتويه من أشخاص وأمتعة. أما المادة العاشرة فتحدثت عن حالة قدوم سفن نمساوية إلى أي ميناء من موانئ الجزائر ولديها بعض الغنائم، فيحق لهم التصرف بها كما يشاؤون بالبيع أو غير ذلك ولا يدفعون الحقوق الجمركية، وإذا أرادت تلك السفن التزود بالموث، فسيتم شراؤها بالسعر الجاري⁽⁵⁴⁾.

وتحدثت المادة الحادية عشرة عن حالة هروب أسير من أي بلد كان إلى سفينة تابعة للنمسا عند وجودها بميناء الجزائر، فذكرت أنه إذا طلبه حاكم الجزائر فعلى قائد السفينة تسليمه إلى الحاكم المذكور، ثم أضافت أنه: "وإذا هرب العبد دون اكتشافه، سيلزم قبطان السفينة بموجب الاتفاق بإعادته، أو إعادته إلى الجزائر"⁽⁵⁵⁾.

أما المادة الثانية عشرة فتعرضت إلى وضعية رعايا النمسا في الجزائر وحالة أسرى هذا البلد، وعرضت الإجراءات التي على البلدين القيام بها من أجل تحريرهم، فعن الرعايا ذكرت: "إن رعايا جلالته الموجودين في أي مكان تابع لمملكة الجزائر، سواء لسبب أو بدون سبب، لن يتم جعلهم عبيداً بيعاً أو شراءً". أما عن الأسرى فذكرت أنه: "لن يُجبر أي شخص رغماً عن إرادته على تخليص العبيد، وهو الأمر الذي يمكن القيام به حسب الرغبة، وعندما يرغب الأقرباء أو غيرهم في القيام بذلك؛ سيتم إنشاء هيئة لاستردادهم، وسيتم تنفيذه بطريقة مناسبة للسعر، سواء كان العبيد ينتمون إلى العامة، أو إلى الخاصة أو إلى الباشوية؛ ومع ذلك، فإن العبيد التابعون لجلالة الإمبراطور، لن يتم طلب سعر أعلى لهم، ولكن وفقاً للعرف القديم، بالطريقة التي تمارس مع الدول الأخرى"⁽⁵⁶⁾.

وتحدثت المادة الثالثة عشرة عن ميراث المتوفى لأحد الرعايا الإمبراطورية النمساوية، فذكرت أنه لا يجوز لا للسلطة الجزائرية ولا أي شخص آخر الاستيلاء على تركته. ثم ذكرت أن المتوفى إذا ترك وريثاً فهو الذي سيتولى أخذ التركة، وفي حالة أن الميت لم يترك وريثاً فإن القنصل هو الذي يتصرف في التركة حتى يظهر ورثة المتوفى فقالت: " ولكن في حالة عدم وجود أي من الأشخاص المذكورين أعلاه في الأماكن، فسيكون القنصل الإمبراطوري هو الذي سيضع قائمة جرد الأموال والسلع والآثار الخاصة بالمتوفى، وهو الذي سيأخذ المبلغ بالكامل ويحتفظ به، حتى وصول أقارب أو ورثة المتوفى " (57).

أما المادة الرابعة عشرة فتحدثت عن حرية الممارسة التجارية للتجار النمساويين في الجزائر فقالت: " لا في مدينة الجزائر نفسها، ولا في أي مكان آخر من هذه المملكة، يمكن للمرء إجبار التجار على أخذ البضائع ضد إرادتهم؛ وسيشترون فقط المنتجات التي يريدون شراءها ". كما تحدثت عن حرية هؤلاء التجار في حمل البضائع على سفنهم والوجهة التي يريدون الذهاب إليها. وورد في آخر المادة عدم إجبار القنصل أو أي رعية تابع لجلالة الامبراطور على دفع تكاليف رعية نمساوية أخرى (58).

وتحدثت المادة الخامسة عشرة عن الجهة التي تتولى محاكمة الرعايا النمساويين وهم على أرض الجزائر في حالة حدوث نزاع فقالت: " إذا نشأ نزاع بين أحد رعايا جلالة الإمبراطور ومسلم، أو أي شخص آخر تحت سلطة الجزائر، فسيتم الحكم على قضيتهم بحضور الداي والديوان، وليس من قبل أي شخص آخر؛ ولكن إذا وقع النزاع بين رعايا جلالة الإمبراطور فقط، فسيتم الفصل فيه من قبل القنصل الإمبراطوري وحده " (59).

أما المادة السادسة عشرة فتطرق إلى حالة وقوع جريمة تسبب فيها رعية تابع للنمسا فسيتم معاقبته بطريقة مماثلة وفقاً لقوانين البلاد: " إذا وقع شجار بين أحد الرعايا الإمبراطوريين وبعض المسلمين، وتسبب أحدهم في إصابة أو قتل الآخر، فسيتم معاقبة الطرف المذنب وفقاً لقوانين البلاد ". وأضافت أن الجاني إذا قتل مسلماً ثم فر ولم يتم القبض عليه، فلا يحمل القنصل الإمبراطوري المسؤولية، ولا يكون أي فرد آخر من رعايا الإمبراطورية عرضة للتحرش (60).

أما صلاحيات القناصل خلال مهامهم في الجزائر، فذكرت المادة السابعة عشرة أن تكون له كامل الحرية والسلامة في شخصه وممتلكاته واختياره من يساعده في مهامه من مترجم أو وسيط تجاري، وله الحرية في السفر بالسفينة وغيرها من الحقوق، كما أنه سيُخصص له مكان يمارس فيه عبادته، وسيكون قادرًا على أن يكون معه المرشد الديني اللازم بشكل دائم للاحتفال بالطقوس. إن الرعايا الإمبراطوريين، الذين يجدون أنفسهم عبيدًا في الجزائر، سواء من العامة أو الخاصة، سيتمكنون من الذهاب إلى مقر القنصل لممارسة دينهم هناك، ولن يمنعهم لا الوصي الأكبر (Le Gardien en Chef) ولا أسيادهم أو رؤسائهم " (61).

وتحدثت المادة الثامنة عشرة عن استمرار السلام والصداقة بين البلدين، ثم ذكرت في حالة حدوث في المستقبل خلافات قد تؤدي إلى خرق هذه المعاهدة فقالت أن القنصل ورعايا صاحب الجلالة يسمح لهم بمغادرة الجزائر بكل حرية ولن يقف أحد في وجههم: "لن يتغير هذا السلام والصداقة، ولكن في حالة ما إذا كان من المفترض أن تؤدي بعض المخالفات في المستقبل إلى انتهاك هذه المعاهدة، فإن الشخص الذي سيكون قنصل صاحب الجلالة الإمبراطوري، وكذلك رعايا جلالة الملك، سواء أولئك الذين يقيمون في مدينة الجزائر، أو الذين يوجدون في بعض المناطق الأخرى من المملكة، ويرغبون في المغادرة بأمعتهم وممتلكاتهم وخدمهم، سواء في أوقات السلم أو الحرب، فلن يعارضهم أحد، وسنمتنع عن فعل أي شيء قد يجبرهم على تأخير رحيلهم حتى لو كان بينهم أفراد ولدوا في مملكة الجزائر " (62).

أما المادة التاسعة عشرة فتحدثت عن حالة وجود رعية تابع للإمبراطورية أو رعية جزائرية على متن سفن عدوة للإمبراطورية أو للجزائر فلا يتم إلحاق الضرر به أو بممتلكاته: "إذا ذهب أحد الرعايا التابعين لصاحب الجلالة الإمبراطوري إلى أي دولة أو عاد منها على متن سفن تابعة لأية دولة، وكان دائمًا عدوًا لمملكة الجزائر، فلن يتم إلحاق أي ضرر به أو بممتلكاته. وبضائعه وخدمه في حوض بناء السفن في الجزائر؛ وبالمثل، إذا كان حوض بناء السفن الجزائري عدوًا لصاحب الجلالة الإمبراطوري، فلن يتضرر بأي حال من الأحوال، ولا بضائعه وآثاره وأمواله وخدمه، ولكن سيتم التعامل مع كل شيء بصداقة ومجاملة " (63).

وتحدثت المادة العشرون عن السلام البحري الذي يتم عند وصول سفن إمبراطورية النمسا إلى ميناء الجزائر بإطلاق إحدى وعشرين طلقة مدفعية من كلا الطرفين: "في جميع الأوقات حينما ترسو سفينة حربية لسمو جلالة الإمبراطور في عرض مدينة الجزائر، وبعد أن يكون القنصل قد قام بإخطار الحكومة، تقديرًا لصاحب السمو الإمبراطوري، سيتم إصدار الأمر، بتحية السفينة المذكورة بإطلاق إحدى وعشرين طلقة مدفعية من القلعة، ويقوم القائد الإمبراطوري للسفينة المذكورة بالرد بنفس عدد الطلقات، وتقديم المشروبات لتلك السفينة". وخصصت الحادية والعشرون عن القنصل فهو مستثنى من دفع الضرائب: "لن يدفع القنصل الإمبراطوري أي رسوم أو رسوم إضافية، فيما يتعلق بتجهيز منزله ومأكولاته والمشروبات وكذلك أمتعته والهدايا" (64).

وفي المادة الثانية والعشرين والأخيرة تحدثت عن حالة حدوث خلاف أو أمر ما يتعارض مع المعاهدة، فبينت أن السلام بين البلدين يبقى قائمًا، وإنما يتم معاقبة المتسبب في خرق هذا السلم من أي جهة كانت: "إذا حدث شيء ما في المستقبل يتعارض مع السلام الذي توصلنا إليه، من أي جانب قد يكون الخطأ، فإن هذا الانتهاك لن يقطع صداقتنا أو يضر بها، ولكن الطرف المخطئ، أيا كان. سيطلب السبب من الآخر، وسيُعاقب مرتكبو رعايا الطرفين، الذين كانوا هم الجناة. بهذه الطريقة، ووفقًا لصداقتنا، ستكون كلمتنا مصونة، وستكون الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا غير قابلة للتغيير" (65).

وورد في آخر المعاهدة أمرًا لحكام موانئ في إيطاليا التي تشرف عليها الإمبراطورية النمساوية، وكذلك المسؤولين الآخرين في المنطقة بالتقيد بما في هذه المعاهدة: "وتنفيذًا لنفس الأمر، يأمر مجلس الوصاية بنشر المعاهدة المذكورة أعلاه، ويأمر جميع حكام الموانئ، وكاستيلاني ديلي توري (Castellani delle Torri)، وفورتي ديل كوست ديل غراند دوقية (Forti delle Coste del Gran-Ducato) كما مرة أخرى لجميع القضاة. القادة والضباط ووزراء الحرب والعدل لضمان التقيد الدقيق بنفس الشيء وما إلى ذلك".

تاريخ. في مجلس الوصاية في 17 يوليو 1749م.

كونت دي ريتشيكورت (Conte de Richécourt). روبرتو باندولفيني (Roberto

(Pandolfini) (66).

5 - الوجود القنصلي النمساوي بالجزائر

في المادة الخامسة من معاهدة Passarowitz، حصلت النمسا على الحق في توظيف القناصل. كان مجرد بيان أساسي تم تطويره بعد ذلك في المنشورات الفردية. كان من المفترض أن يتمتع القناصل الإمبراطوريون بجميع الحقوق والحريات والمزايا مثل قناصل القوى الأوروبية الأخرى؛ وتركز نشاط القناصل في حكومات الممالك المغاربية بدرجة أقل على التجارة منه على التمثيل في الشؤون الخارجية. فقد كان ينظر إلى القنصل الإمبراطوري لدى الباب العالي أنه هو عميد السلك الدبلوماسي في إيلات شمال إفريقيا⁽⁶⁷⁾.

فقد تمكنت النمسا من تعيين قناصل لها في تونس وطرابلس في وقت قصير بعد إبرام المعاهدتين معهما خلافاً مع الجزائر. ففي تونس، تم تأكيد تعيين سيمون بيلارينو (Simon Pilarino) قنصلاً مؤقتاً في بداية عام 1726م، بعد أن تم تعيينه بالفعل في 25 سبتمبر 1725م. إثر عقد المعاهدة بين النمسا وتونس. تلقى بيلارينو تعليمات وفي نفس الوقت تم إبلاغه بمنصبه الدائم. الحفاظ على البحرية الإمبراطورية على أساس معاهدة 1725م، وتم تكليفه بمراعاة القوانين التونسية وإصدار جوازات السفر. أما في طرابلس، فقد تم تعيين فرانز جوزيف ماير (Franz Joseph Mayer) قنصلاً في 1 يناير 1728م⁽⁶⁸⁾. أما عن الجزائر فإن النمسا لم تعين قنصلاً لها بعد إبرام المعاهدة الأولى بين البلدين - سنة 1727م - وذلك يرجع على ما يبدو إلى تحفظ حكام الجزائر على عقد حتى المعاهدة نفسها، التي تأخر عقدها بسنتين بخلاف ما وقع مع تونس وطرابلس. ومن دون شك أنه لنفس سبب الخلاف تعطل تعيين القنصل النمساوي في الجزائر لأكثر من عقدين. أي بعد عقد المعاهدة الثانية بين البلدين في أكتوبر 1748م.

ووفقاً لهذه المعاهدة (1748م)، تم تعيين أول قنصل للإمبراطورية النمساوية في الجزائر وهو كارلو أونطونيو ستانداردي (Carlo Antonio Stendardi)، ويعد هذا القنصل من أهم قناصل النمسا في الجزائر نظراً للمدة التي قضاها في الجزائر (1748م - 1755م)، كما أنه خلف عديداً من الكتابات عن الجزائر، وما تم التعليق وتحليل كتاباته

من خلال المؤرخين الإيطاليين وعلى رأسهم سلفاطوري بونو (Salvatore Bono). فقد كانت التعليمات الخاصة بقناصل الإمبراطور النمساوي في الجزائر وتونس تحتوي على 38 مادة لتعريفهم بواجباتهم. وكان عليهم تقديم تقرير إلى رئيس التجارة في فيينا، رودولف فون تشوتيك (Rudolf von Chotek)⁽⁶⁹⁾.

ولد ستانداردي في مدينة سيينا (Siena) الإيطالية عام 1721م. وفي سن العشرين شرع في رحلة إلى الشرق في محاولة لتحسين وضعه الاقتصادي في آسيا، ووصل إلى ميناء سميرنا (Smyrne). وبعد ثلاث سنوات عاد إلى وطنه لإكمال تعليمه، وكرس نفسه لدراسة التاريخ والميتافيزيقا والشعر والرياضيات. وفي سنة 1748م وعمره 27 سنة تم إرساله كمفوض إلى القسطنطينية لإرسال العبيد الأتراك إلى السلطان العثماني؛ الذين كانوا في ليفورن، مع هدايا متنوعة للسلطة العثمانية⁽⁷⁰⁾. ومن هناك كتب عدة رسائل حول الإدارة والأعراف عن هذا البلد لدحض الاعتقاد السائد آنذاك باستبداد الحكومة التركية. سرعان ما استدعته حكومته، التي أرادت صنع السلام مع الإيالات المغاربية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تم تعيينه قنصلاً مقيماً في الجزائر في أكتوبر 1748م، حيث ساهم مع اثنين من "المفوضين الإمبراطوريين"، في التصديق على الاتفاقية. في السنوات التالية، كرس نفسه لدراسات الرياضيات وعلم الفلك المطبقة على السفن، مع تدوين ملاحظات مختلفة وكتابة بعض المقالات التي تم جمعها بعد وفاته ((Ristretto della Vita..., a cura di A. Calogera, 1765)) (ريستريتو ديلا فيتا ...، تحرير أ. كالوجيرا، 1765م). كما تميز بنشاطه الدبلوماسي وذكائه، حيث كان يعرف دائماً كيف يراقب ويفسر الوضع الجزائري⁽⁷¹⁾. "الجزائر العاصمة" (Portraits des consuls des différents puissances qui résident a Alger)، الذي أرسله إلى حكومته في 11 أكتوبر 1748م من قبل القنصل الفرنسي في الجزائر وهو أندريه ألكسندر لومير (André-Alexandre Lemaire) الذي كان قنصلاً في الجزائر ما بين 1749م - 1756م.

بعد التصديق على الاتفاقية، بناءً على طلب من الحكومة النمساوية، حرص ستانداردي على تمديد ضماناته أيضاً لصالح الموانئ الفلمنكية في أوستند (Ostende) ونيوبورت (Newport)، في فلاندرز (Flandre) الإمبراطورية. في ديسمبر 1750م تم

تكليفه بتخليص حوالي عشرين من ضباط الصف والجنود من الجيش النمساوي، بالإضافة إلى جميع رعايا الإمبراطورية وبعض التوسكان، الذين كانوا أسرى في الجزائر⁽⁷²⁾.

بعد سبع سنوات، في مارس 1755م، عاد إلى توسكانا بعد انهيار العلاقات بين إمبراطورية هابسبورغ والجزائر، والوضع السياسي الخطير في تلك المنطقة. أحضر معه ميداليات ونقوش بارزة وأحجار منحوتة رومانية ويونانية وعربية وبونيقية جمعها اشتراها في حدود إمكانياته الاقتصادية خلال إقامته في الأراضي الجزائرية. لقد جعل حكومة توسكانا تشتري مجموعة قيمة من الميداليات لمعرض أوفيزي (Uffizi) في فلورنسا، وأشاد بها أنطونيو كوتشي (Antonio Cocchi)، خبير الآثار الممتاز، الذي كلف بدراستها وتصنيفها. بدلاً من ذلك، تم إرسال العديد من النقوش على الرخام والعديد من النباتات الأفريقية إلى فيينا⁽⁷³⁾. إثر ذلك عينته حكومة توسكانا في منصب القنصل في مملكة الصقليتين في نابولي، حيث قضى في هذا المنصب خمس سنوات، وبسبب تدهور حالته الصحية، تمكن من العودة إلى فلورنسا، حيث حصل على منصب مدير مكتب الصحة، ثم مناصب أخرى حتى وفاته، في 6 يوليو 1764م⁽⁷⁴⁾.

لقد أعد ستانداردي عدة تقارير عن الجزائر شملت جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية، أعدها خلال إقامته في الجزائر وهي:

1 - تقييد عن حياة كارلو ستنداردي (Ristretto della vita di Carlo Stendardi).

2 - حكومة الجزائر (Governo d'Algieri).

3 - تجارة الجزائر (Commercio d'Algieri).

4 - تقرير عن طاعون الجزائر في سنوات 1752م-1753م (Relazione della peste d'Algieri ... 1752 - 1753).

5 - تقرير عن الوفاة المأساوية لمحمد باشا باي الجزائر في 11 ديسمبر 1754م.

Relazione della tragica morte di Mehemet Pascia`Bey d'Algieri, (1754).

6- الشهب والظواهر الأخرى التي لوحظت في الجزائر في عام 1753م بدءاً من

الاعتدال الخريفي لعام 1752 م (Meteore, ed altri fenomeni osservati in Algieri nell'anno 1753) (تم تلخيص الظروف المناخية لكل شهر مع توفير بيانات عن درجات الحرارة الدنيا والقصوى)⁽⁷⁵⁾.

أما عن الوجود القنصلي النمساوي في الجزائر بعد ستانداردي، فقد استمرت النمسا ترسل قناصل لها إلى الجزائر حتى سنة 1764 م. أما بعد هذه السنة فقد انخفض التمثيل الدبلوماسي النمساوي إلى عدة صفات لممثليها في الجزائر مثل قنصل مؤقت ووكيل، ومسير أو وكيل عام مؤقت، نظراً لتردي العلاقات بين البلدين. ومن هذه الحالات ما ذكره "هامر" صاحب كتاب "تاريخ الدولة العثمانية" حول أسر الجزائر للقنصل النمساوي "كرش" وتدخل الدولة العثمانية لإطلاق سراحه حيث قال: "من بين الحالات التي شغلت السفير النمساوي شواشهايم (Schwachheim) بشكل خاص أثناء إقامته في القسطنطينية، يجب أن نحسب في المقام الأول هو إرسال السلطان فرماناً إلى داي الجزائر لصالح القنصل النمساوي م. دي كرش (M. de Kersch)، الذي كانت القوات الجزائرية قد أسرته بعد هجوم غير متوقع على تونس 1756 م. تم إرسال أول خادم للوزير الأعظم لهذا الغرض كمفوض إلى داي الجزائر" ⁽⁷⁶⁾. أما في وهران فقد أرسلت النمسا ممثلاً لها حمل صفة "وكيل قنصلي فخري" والمتمثل في يوهان سجيتكوفيتش (Johann Sgitcovich)، خلال الفترة ما بين 1814 م - 1830 م ⁽⁷⁷⁾.

والجدير بالذكر أن الإمبراطورية النمساوية كانت ترسل في كثير من الأحيان ممثلين عنها إلى الجزائر من الدبلوماسيين ذوي الأصول الإيطالية مثل ستانداردي السابق الذكر، ونضيف هنا شخصية أخرى وهي فيديريكو جياتانو غوستافو أرمانو (Federico Gaetano Gustavo Armano) من توسكانا الذي كان قنصلاً لتوسكانا في الجزائر ما بين 1759 م - 1769 م، ثم أصبح قنصلاً للإمبراطورية النمساوية ما بين 1760 م - 1765 م. وفي حالات أخرى كانت الإمبراطورية النمساوية تعين قناصل دول أوروبية أخرى في الجزائر كممثلين لها، فمثلاً في عام 1784 م، بالإضافة إلى كون هنريك غوتفريد براندل (Henrik Gottfrid Brandel) ⁽⁷⁸⁾ قنصلاً للسويد في الجزائر، أصبح أيضاً يمثل المصالح النمساوية في الجزائر بصفة وكيل. وعندما توترت العلاقات بين الجزائر والسويد في عام 1792،

غادر القنصل السويدي الجزائر وأصبح القنصل الهولندي في الجزائر أونطوان بيار فريسينيت (Antoine-Pierre Fraissinet) وكيلاً عن النمسا في الجزائر⁽⁷⁹⁾. الذي كان قنصلاً لبلاده في الجزائر بداية من سنة 1785م إلى غاية وفاته بالجزائر في البيت القنصلي بريف مدينة الجزائر في 14 أغسطس 1808م⁽⁸⁰⁾.

وبعد ذلك تولى المهمة نفسها القنصل العام الإنكليزي هنري ماك دونيل (Henry Mac Donell) الذي أصبح في الوقت يمثل المصالح النمساوية في الجزائر بصفته وكيل عام مؤقت للنمسا خلال سنة 1825م. ونذكر كذلك القنصل العام الفرنسي في الجزائر بيار دوفال (Pierre Deval) الذي مثل النمسا بنفس الصفة في الجزائر ما بين 1825م-1830م⁽⁸¹⁾.

وفيما يلي جدولٌ لممثلي الإمبراطورية النمساوية في الجزائر من: قناصل: وقناصل مؤقتين، ووكلاء وغير ذلك.

الاسم	الصفة	الفترة
كارلو ستانداردي Carlo Antonio Stendardi	قنصل Konsul	1748م إلى 12-8-1755م
جوزيف كرش Josef Kersch	قنصل Konsul	1757م
فريديريكو كاجيتانو أرمانو Frederico Cajetano Armano	قنصل Konsul	1757-12-20م إلى 18-7-1764م
لودفيكو بالبياني Lodovico Balbiani	قنصل، عين غير محلف	1759م
فرانز غروبرت Franz Grobert	قنصل مؤقت Interimistisch Konsul	1758م
هنريك براندل Henrik Brandel (قنصل سويدي)	وكيل Agent	1783-4-19م إلى 1792م
فرانز فرايسينيت Franz Fraissinet قنصل هولندي	وكيل Agent	1792م - 1808م

كرييت Crest	مسير Gerent	1813م
هنري ماك دوميل Henry MAC Donell قنصل عام إنكليزي	وكيل عام مؤقت Provisorisch Generalagent	1825م
دوليتش بنسامون Dolmetsch Bensamon قنصل عام إنكليزي	مسير مؤقت Provisorisch Gerent	1825م
بيار دوفال Pierre Deval قنصل عام فرنسي	مسير مؤقت Provisorisch Gerent	1825م-1830م
يوهان سجيغكوفيتش Johann Sgitcovich	وكيل قنصلي فخري Honorarkonsulat Agent	1814م-1830م في وهران

المصدر: Rudolf Agstner, p.22.

الخاتمة

إن ما يمكن استنتاجه من هذا البحث نذكره فيما يلي:

- 1 - نبعت العلاقات الجزائرية النمساوية منذ أن حصلت النمسا على منافذ بحرية لها في جنوب أوروبا على بحر الأدرياتيك، ومنه إلى البحر المتوسط، وهكذا أصبحت سفنها تصطدم مع السفن الدول المغاربية في البحر المتوسط ومنها الجزائر.
- 2 - وبناءً على ذلك كانت النمسا ترفع تظلمها لدى الدولة العثمانين ضد الجزائريين، ولهذا ورد في المادة 13 من معاهدة ساروفيتز 1718م التي عقدت بين الدولة العثمانية والنمسا، ذكر لدول بلاد المغرب بما فيها الجزائر، فقد ذكرت المادة الممالك المغاربية بالاسم منها الجزائر ودعوتهم إلى الالتزام بهذه المعاهدة، وذلك في الصيغة التالية: "سنبليج الجزائر، وتونس، وطرابلس، والشعوب الأخرى التي تمارس القرصنة بعدم القيام بأي شيء مخالف لشروط معاهدة السلام هذه".
- 3 - توجهت النمسا إثر ذلك بعد مشاورات مع العثمانيين، إلى عقد معاهدات مع الإيالات الثلاث بوساطة من قبل الديوان العثماني. كانت أولى المعاهدات التي أبرمت قد تمت

مع تونس في عام 1725م، والثانية مع طرابلس في عام 1726م، والثالثة مع الجزائر عام 1727م وذلك بعد جهد دبلوماسي قامت به النمسا مع الدولة العثمانية وكذلك مع الجزائر.

4 - أبرمت الجزائر مع النمسا معاهدتين، الأولى وقعت في سنة 1727م، وقد احتوت على 13 مادة، أما الثانية فقد احتوت على 22 مادة.

5 - تمكنت النمسا من تعيين قناصل لها في تونس وطرابلس بعد وقت قصير من عقد المعاهدتين، 1726م بالنسبة لتونس، و1728م بالنسبة لطرابلس الغرب، أما بالنسبة للجزائر فقد تأخر تعيين القنصل (كارلو أونطونيو ستانداردي) إلى ما بعد عقد المعاهدة الثانية سنة 1748م، وذلك لاستمرار حالة التوتر. استمرت النمسا ترسل قناصل لها إلى الجزائر حتى سنة 1764م. أما بعد هذه السنة فقد انخفض التمثيل الدبلوماسي النمساوي إلى عدة صفات لممثليها في الجزائر مثل قنصل مؤقت ووكيل، ومسير أو وكيل عام مؤقت، نظراً لتردي العلاقات بين البلدين. وفي حالات أخرى كانت النمسا تعين قناصل دول أوروبية أخرى في الجزائر كممثلين لها، منها السويد، هولندا، إنكلترا وفرنسا.

الهوامش والمراجع

- (1) صانع، إيمان بنت علاء الدين ابراهيم: العلاقات العثمانية النمساوية 1219-1284هـ / 1804-1868م، بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى، 2015، ص 18-20.
- (2) البطريق، عبد الحميد، ونوار، عبد العزيز: التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د.ت، ص 218.
- (3) AUGUSTE III (1696-1763) roi de Pologne (1733-1763), <https://www.universalis.fr/encyclopedie/auguste-iii>.
- (4) Chrystin, J. B. 'Histoire Générale des Pais-Bas – Contenant la Description des XVII Provinces', Edition nouvelle, Tome Premier, *Brusselle, chez la Veuve Foppens, MDCCXLIII*, 1763. p.87.
- (5) المعاهدة في: Koch, Christophe-Guillaume. 'Histoire Abrégée des traités de paix entre les puissances de l'Europe depuis la paix de Westphalie', tome premier, *Bruxelles, Meline, cans et Compagne*, 1837. pp.285-287.

- (6) Broglie, Duc de. 'Fin de la Guerre de la succession d'Autriche - Paix d'Aix-la-Chapelle', *Revue des Deux Mondes*, Tome: 110, Paris, 1892. p.241 et suites.
- (7) Janin, Française. *La fabrique du traité de Paris (1763)*, in: Vers un nouveau monde atlantique Les traités de Paris, 1763-1783, Presses universitaires de Rennes, Rennes, 2016. pp. 67-74.
- (8) فريد بك، محمد المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق: إحسان حقي، ط1، بيروت: دار النفائس، 1981، ص 199 وما بعدها؛
- Ágoston, Gabor. *La Frontière militaire Ottomane en Hongrie*, in: Histoire, économie & société. Armand Colin, 2015/3 34e année, p.36 à 53.
- (9) هو الأخ الأصغر للإمبراطور تشارلز الخامس (Charles Quint)، توفي في 25 يوليو 1564م في فيينا، ملك بوهيميا والمجر (1526 م - 1564 م).
- (10) مانتران، روبر: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي، ج1، ط1، القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1993م، ص 221.
- (11) انظر التفاصيل في:
- Creasy, Edward Shepherd Sir. *History of the Ottoman Turks*, First American Edition from the New Revised English Edition, New-york, Henry Holt and Company, 1878, P.169 and following.
- (12) أوزتونا يلماز: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مج1، ط1، إسطنبول: منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، 1988م، ص 274-275.
- (13) حليم، إبراهيم بك: تاريخ الدولة العثمانية العلية، ط1، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، 1988م، ص 90.
- (14) تاريخ الدولة العثمانية، ص 275-276.
- (15) تاريخ الدولة العثمانية، ص 234.
- (16) Arienza, D. Javier. *La crónica hispana de la guerra de los quince años (1593 - 1606), según guillén de san clemente y de centelles, embajador de Felipe ii y Felipe III en la corte de praga entre los años 1581 y 1608*, Tesis presentada para la obtención del título de Doctor (Ph.D.), Escuela de Ciencias Históricas. Programa de Historia Moderna Facultad de Filosofía y Letras Universidad de Szeged (Hungria) Szeged, 2009. p.104 y siguientes.
- (17) Testa, Ignaz de. *Recueil des traités de la Porte Ottomane avec les puissances étrangères*, tome neuvième, Paris, Amyot éditeur des archives diplomatiques, 1898. p.55 et suiv.
- (18) Haidinger, Robert. *Kaiser Karl VI. und die Marine*, Masterarbeit, Universität Wien, 2013. p.29.
- (19) تاريخ الدولة العلية العثمانية، ص 315.
- (20) Pinzelli, Eric. *Venise et la Morée: du triomphe à la désillusion 1684-1718*, THESE pour obtenir le grade de docteur de l'université Aix-Marseille I, Vol.I, soutenue publiquement le 13 décembre 2003. p.505.

Coeckelberghe de Dutzele, Charles de. *Histoire de l'empire d'Autriche depuis les temps les plus reculés jusqu'au règne de Ferdinand I. empereur d'Autriche; en six époques*, Tome sixième, Vienne, Charles Gerold et fils, Libraires - Editeurs, 1846. p.149.

Lozembrune, François Candide Le Roy de. *Histoire de la Guerre de Hongrie pendant les campagnes de 1716. 1717. Et 1718*, Vienne, Chez Graeffe Le Jeune, 1788. p.1 et suivantes.

Venise et la Morée: du triomphe à la désillusion 1684-1718, p.511. (23)

(24) المعاهدة:

Histoire de la guerre de Hongrie pendant les campagnes de 1716. 1717. et 1718. pp. 223-242.

Histoire de la guerre de Hongrie pendant les campagnes de 1716. 1717. et 1718, pp. 235-236. (25)

(26) هي مدينة ساحلية في اليمن على البحر الأحمر. عُرفت المخاء بين القرنين 16 و18 كأول ميناء لتصدير القهوة.

(27) تأسست شركة أوستند (Compagnie d'Ostende) واسمها الرسمي "الشركة العامة الملكية لإمبراطورية الهند" في سنة 1723م، في الأراضي المنخفضة النمساوية للتجارة مع الهند. مارست هذه الشركة نشاطها بنجاح لبضعة سنوات لكنها تعرضت للضغوط والمنافسة من قبل الإنكليز والهولنديين، ما أدى بالإمبراطور إلى إصدار قانون في 31 مايو 1727م ينص على تعليق الشركة لمدة 7 سنوات. تم حل الشركة في عام 1731م.

Bonnassieux, Pierre. *Les grandes compagnies de commerce étude pour servir à l'histoire de la colonisation*, Paris, Librairie Plon, Nourrit et cie. Imprimeurs-Editeurs, 1892. 35 et suites.

Hammer, J. De. *Histoire de l'empire ottoman depuis son origine jusqu'à nos jours*; Traduit de L'Allemand par: J.-J. Hellert. Tome, Quatorzième, Paris, Bellizard, Barthès, Dufour et Lowell, 1839. p.114. (28)

Histoire de l'empire ottoman depuis son origine jusqu'à nos jours, p.115. (29)

Histoire de l'empire ottoman depuis son origine jusqu'à nos jours, p.115. (30)

(31) عين شيخ الإسلام في 7 مايو 1718م بجهود ونصائح داماد إبراهيم باشا الذي كان والي الصدر الأعظم في ذلك الوقت. بقي في منصب شيخ الإسلام لمدة 12 سنة. ثم فصله السلطان أحمد (30 سبتمبر 1730م) ونفي إلى بوزكادا (Bozcaada). توفي في عام 1743م، ودفن في مسجد إسكندر باشا في كانليكا (Kanlica).

İpşirli, Mehmet. *EFENDİ, ABDULLAH, Yenişehirli(ö. 1156/1743) Lâle Devri'nin meşhur şeyhülislâmı. Islam Ansiklopedisi*, <https://islamansiklopedisi.org.tr/abdullah-efendi-yenisehirli>

(32) أبو غدة، محمد زاهد: حدث في الثاني والعشرين من شعبان 1438هـ / 21 مايو 2017م والبندقية، موقع: رابطة العلماء السوريين، الأحد 25 شعبان 1438هـ / 21 مايو 2017م

https://islamsyria.com/site/show_articles/9928

- Histoire de l'empire ottoman depuis son origine jusqu'a nos jours, p.115. (33)
- Histoire de l'empire ottoman depuis son origine jusqu'a nos jours, p.116. (34)
- Histoire de l'empire ottoman depuis son origine jusqu'a nos jours, p.116. (35)
- Dumont, Jean (baron de Carlsroon). *Corps universel diplomatique du droit des gens; contenant un recueil des traitez d'alliance, de paix, de trêve, de neutralité, de commerce, d'échange*, Amsterdam, chez p. Brunel, R. Et J. Wetstein, et G. Smith, Henri Waesberge, et Z. Chatelai N, MDCCXXXI, 1731. pp.140-141. (36)
- Corps universel diplomatique du droit des gens..., p.140. (37)
- Corps universel diplomatique du droit des gens..., p.140. (38)
- Corps universel diplomatique du droit des gens..., p.140. (39)
- Corps universel diplomatique du droit des gens..., p.140. (40)
- Corps universel diplomatique du droit des gens..., p.140. (41)
- Corps universel diplomatique du droit des gens..., p.140. (42)
- Corps universel diplomatique du droit des gens..., p.140. (43)
- (44) شغل سفير النمسا لدى الدولة العثمانية ما بين 1720م - 1728م، تم تعيينه عام 1719م سكرتيراً للسفارة في القسطنطينية، وعمل تحت إشراف السفير داميان هوغو فون فيرمونت (Damian Hugo von Virmont). بعد رحيل فيرموند ظل مسؤولاً عن السفارة. وفي عام 1721م تم تعيينه سفيراً مقيماً. عمل جوزيف فون ديرلينغ سفيراً للإمبراطورية الرومانية المقدسة لدى الدولة العثمانية من 20 مارس 1720م إلى 14 يوليو 1728م. [https://familypedia.wikia.org/wiki/Josef_von_Dirling_\(c1675-c1750\)](https://familypedia.wikia.org/wiki/Josef_von_Dirling_(c1675-c1750))
- Martens, George Frédéric de. *Supplément au recueil des principaux traités*, tome 1, Gottingue, (45) chez Henri Dieterich, 1802. p.308.
- Supplément au recueil des principaux traités, pp. 308-315. (46)
- Supplément au recueil des principaux traités, pp.308-309. (47)
- Supplément au recueil des principaux traités, p. 309. (48)
- Supplément au recueil des principaux traités, p.309. (49)
- Supplément au recueil des principaux traités, pp.309-310. (50)
- Supplément au recueil des principaux traités, p.310. (51)
- Supplément au recueil des principaux traités, p.310. (52)
- Supplément au recueil des principaux traités, p.310. (53)
- Supplément au recueil des principaux traités, p.311. (54)
- Supplément au recueil des principaux traités, p.311. (55)

- Supplément au recueil des principaux traités, p.312. (56)
- Supplément au recueil des principaux traités, p.312. (57)
- Supplément au recueil des principaux traités, p.311-312. (58)
- Supplément au recueil des principaux traités, p.313. (59)
- Supplément au recueil des principaux traités, p.313. (60)
- Supplément au recueil des principaux traités, p.313. (61)
- Supplément au recueil des principaux traités, pp.313-314. (62)
- Supplément au recueil des principaux traités, p.314 (63)
- Supplément au recueil des principaux traités, p.314. (64)
- Supplément au recueil des principaux traités, p.314-315. (65)
- Supplément au recueil des principaux traités, p.315. (66)
- Zollner, Hoffmann. *Osterreichs Beziehungen zu den Barbaresken und Marokko 1725-1830*, (67)
- Dissertation zur Erlangung des Doktorgrades an der philosophische Fakultät , Wien, 1970. pp. 118-119.
- Osterreichs Beziehungen zu den Barbaresken und Marokko 1725-1830, p. 119. (68)
- Osterreichs Beziehungen zu den Barbaresken und Marokko 1725-1830, p. 121. (69)
- Ristretto della vita Di Carlo Stendardi, p.252-253. (70)
- https://www.treccani.it/enciclopedia/carlo-antonio-stendardi_%28Dizionario-Biografico%29/ (71)
- https://www.treccani.it/enciclopedia/carlo-antonio-stendardi_%28Dizionario-Biografico%29/ (72)
- Ristretto della vita Di Carlo Stendardi, p.254. (73)
- Michaud, Louis-Gabriel. *Biographie universelle ancienne et moderne ou Histoire, par ordre alphabétique de la vie publique et privée de tous les hommes qui se sont fait remarquer par écrits...*, Rédigé par une Société de gens de lettres et de savants, Volume 43, Paris,Chez L.G.Michaud, Librairie-Editeur, 1925. p.519. (74)
- (75) عن الأعمال الخاصة بالجزائر:
- Nuova raccolta d'opuscoli scientifici, e filologici ,tomo decimoterzo, All Eminentiss, Reverendiss. Cardinale Giovanfrancesco Stoppani, in Venezia, Presso Simone Occhi. con Licenza de' Superiori, e Privilegio. MDCCLXV. 1765. pp. 251-329.
- Histoire de l'empire ottoman depuis son origine jusqu'a nos jours, p.9. (76)
- Rudolf, Agstner. *Handbuch des k.(u.) k. Konsulardienstes Die Konsulate der Donaumonarchie vom 18.*, Wien, new academic press, 2018. p.24. (77)

(78) من مواليد 21 يناير 1739م، تم تعيين براندل سكرتيراً قنصلياً في الجزائر العاصمة عام 1764 وفي عام 1766م قنصلاً أيضاً في الجزائر العاصمة واستمر إلى غاية سنة 1791م، توفي في 18 فبراير 1828م.

Brandel, Henrik. *La Myriade, Système chronologique pour une période de dix mille ans*, exposé d'après les manuscrits inédits de l'auteur, Copenhague, Imprimerie de H. H. Thiele, 1853. pp. III.

Osterreichs Beziehung zu den Barbaresken und Marokko 1725-1830, p.122. (79)

Klein, Henri. "Obsèques du Père Lucien Hérault, à Alger", In: *Les Feuilles d'El-Djezaïr, Les rues* (80) *de l'ancien et de nouvel Alger – L'esclavage européen*, Alger, Imprimerie Orientale Fontana Frères, Volume 6, 1913. p.70.

Handbuch des k.(u.) k. Konsulardienstes Die Konsulate der Donaumonarchie vom 18, p.22. (81)

المراجع بالحروف اللاتينية

References in Roman Script

- (1) Albāṭryq, Abd ālḥmyd wā Nwār Abd ālāzyz: *Altāryḥ al-ʾaūrūbī ālḥadyt mn āṣr ālnāḥḍāh ilā muʾtmr fyinā*, Beirut: dār ālnāḥḍh ālārabyā lyṭybāāh wā al-nṣr.
- (2) Aūztūnā, Ylmāz: *Tāryḥ āldwlh al-ʾuṭmānīh*, translated by: Adnān mḥmd salmān, Vol. 1, 1st ed., Istanbul: mnṣwrāt muʾssaṭ fyṣl lltāmwy, 1988.
- (3) Fāryd bk, mḥmd Almwḥāmy: *Tāryḥ āldāwlāh al-ʾulīh al-ʾuṭmānīh*, Edited by: iḥsān ḥqī, 1st ed. Beirut: dār ālnāfāys, 1981 .
- (4) Hlīm, ibrahīm bk: *Tāryḥ āldwlh al-ʾuṭmānīh al-ʾulīh*: 1st ed., Beirut: muʾssaṭ al-ktb al-īqāfīh, 1988 .
- (5) Māntrān, rūbīr: *Tāryḥ āldāwlāh al-ʾuṭmānīh*: translated by: bṣīr al-sbāʾī, 1st part, 1st ed., Cairo: dār al-fkr lldrāsāt wā al-nṣr wā al-tūzī, 1993 .
- (6) Ṣ āḡ, īmān bnt ʾlāʾ al-dīn ibrahīm: *al-ʾlāqāt al-ʾuṭmānīh al-nmsāwyh 1219-1284h/1804-1868m, bḥt mqdm llḥṣūl ʾlā drġt al-dktūrāh fī al-tārīḥ al-ḥdī, ġāmʿt aūm al-qurā*, Saudi Arabia, 1436AH/2015.